موقف مجلس النواب اللبناني من الثورة الجزائرية ١٩٥٤ – ١٩٥٨

د .قتيبة علي جاسم شرقي
كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة الانبار

المستخلص

حظيت الثورة الجزائرية باهتمام كبير من قبل اعضاء مجلس النواب اللبناني الذين تابعوا الثورة منذ اعلان بيانها الاول وعبر اعضاء المجلس عن تأييدهم لها كونها هدفت إلى تحقيق استقلال وتحرير الجزائر من الاحتلال الفرنسي.

علما ان البحث تناول موقف مجلس النواب اللبناني من الثورة الجزائرية خلال المدة ١٩٥٤– ١٩٥٨، وهي المدة التي شغلها الرئيس كميل شمعون في رئاسة الجمهورية اللبنانية.

الكلمات المفتاحية :مجلس النواب ، لبنان ، الثورة الجزائرية.

The position of the Lebanese parliament on the Algerian revolution 1954-1958

Dr. Qutaiba A. Jasem
College of Education for Humanities – University of Anbar
ed.qutaiba.ali@uoanbar.edu.iq

Abstract

The Algerian revolution has received great attention from the members of the Lebanese Parliament who have followed their selection since the announcement of its first statement, and the members of the House expressed their support for it as it aims to achieve independence and liberate Algeria from the French occupation.

Note that the discussion dealt with the position of the Lebanese Parliament regarding the Algerian revolution during the period 1954-1958, which is the period that President Chamoun occupied in the presidency of the Lebanese Republic

Key words: parliament, Algerian revolution, Lebanon.

المقدمــة

تابع مجلس النواب اللبناني نضال الشعب الجزائري من اجل تحقيق الاستقلال و طرد قوات الاحتلال الفرنسي من الجزائر منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وكانت اخبار المناضلين الجزائريين وتحديهم لسلطات الاحتلال الفرنسي تجد الدعم والتأييد من قبا اعضاء مجلس

النواب اللبناني قبل اعلان ثورة التحرير عام ١٩٥٤ الا ان اعضاء المجلس والمناقشات اصبحت اكثر اهتمام بعد عام ١٩٥٤ و اعلان الثورة

موقف مجلس النواب اللبناني من الثورة الجزائرية [١] ١٩٥٤ –١٩٥٨

اولا. الثورة الجزائرية في وزارة سامي الصلح[٢] المنبثقة في ٢٨ايلول ١٩٥٤

كانت اللحظة التاريخية لإعلان انطلاق الثورة الجزائرية في ليلة١ تشرين الثاني١٩٥٤[٣] موضع اهتمام من لدن أعضاء مجلس النواب اللبناني آذ طلب النائب أديب الفرزلي[٤] رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس الاجتماع وأكد على ضرورة حضور وزير الخارجية اللبناني الفرد نقاش[٥] لهذا الاجتماع للتشاور وبيان موقف لبنان من التطورات الخطيرة التي شهدها الوطن العربي ،ورد الوزير على ذلك الاقتراح بضرورة انتظار ما تسفر عنة اجتماعات الجامعة العربية ليكون القرار المزمع اتخاذه أكثر تأثيرا في الأحداث الجارية واكد الوزير بان الانسجام السياسي بين الدول العربية كفيل بتحقيق ذلك كما طلب أن تكون المناقشات سرية في دعم الثورة الجزائرية[٦]، شهدت مناقشات المجلس اهتماما كبيرا بأحداث الثوره الجزائرية في أيامها الأولى فتقدم النائب بشير العثمان[٧] باقتراح للمجلس يوم ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٤ بإرسال احتجاج إلى هيئة الأمم المتحدة على الأعمال العدوانية التي قامت بها القوات الفرنسية في الجزائر وجاء في محضر الاقتراح ما قاله (بينما نرى الدول الكبرى ترفع رايتها لتنادي بنشر العدل والسلام بين الأمم متغنية بهما نرى فرنسا وهي إحدى هذه الدول تنتقض بجيوشها الجرارة بلا شفقة ولا رحمه على بلاد تونس والجزائر فتمعن فيها تخريبا وتقتيلا بحجة أنها تحاول الخروج من طاعتها كان البلاد بلادها والشعب شعبها ....لقد ذاق الفرنسيون مرارة الاحتلال فلماذا ينكرون على أحرار البلاد محاولتهم التخلص من نير الاستعمار)[٨]، وشدد على أعضاء المجلس ضرورة الإسراع في التصويت على الاقتراح غير ان الذي حدث ان المجلس صوت على ذلك الاقتراع بموافقة الأغلبية ثم إحالة إلى لجنة الشؤون الخارجية لإبداء رأيها موكدا على ضرورة الإسراع في ذلك[٩] .

وبعد انتهاء المناقشات تلي الاقتراح المقدم من النائب بشير العثمان ونال موافقة الأغلبية وتمت إحالته إلى لجنة الشؤون الخارجية لكي تبدي رائيها و طلب النائب عبدالله الحاج[١٠]من أعضاء اللجنة الإسراع في الاجتماع والإجابة على المقترح[١١]، وأيده النائب كمال جنبلاط[١٢] وطالب أعضاء المجلس بضرورة دعم الثورة الجزائرية عن طريق تقديم

الاموال لها مؤكدا ان الدور اللبناني في دعم الثورة الجزائرية ضعيفا واقترح ان تتقدم لبنان بطلب الى الجامعة العربية من اجل تشكيل صندوق الدول العربية بهدف مكافحة الاحتلال الاجنبي و ضرورة ان تكون هنالك ادارة مشتركة تتبنى تحديد المبالغ الواجب صرفها و أوجه الصرف الأمر الذي وافقت علية الحكومة اللبنانية على لسان وزير خارجيتها الفرد نقاش مؤكدا ان ذلك المقترح قد تمت الموافقة عليه وناقشته الحكومة اللبنانية مع الدول العربية الأخرى في أروقة ألجامعة العربية وان سياسة لبنان الخارجية تتفق وقرارات الجامعة العربية لمساندة الثورة الجزائرية[١٣] .

مما يلاحظ على المناقشات التي تناولت القضية في أول جلسة مناقشة لإحداث الثورة الجزائرية هو الاتفاق بين جميع المناقشين على حق الشعب الجزائري في نيل الحرية والاستقلال و تقرير مصيره وعلى الرغم من هذا الموقف المبدئي ألا ان هنالك رأي جاء فيه ان موقف لبنان لم يرتقي لمستوى الحدث و شدد أصحاب هذا الرأي على الحكومة ضرورة الإسراع في تقديم كافة أنواع الدعم لحركة التحرر في الجزائر .

أن مطالبة بعض النواب من لجنة الشؤون الخارجية بسرعة الاجتماع له ما يبرره،إذ وردت إلى المجلس بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٤ عريضة من طرابلس بالاحتجاج على سكوت المجلس النيابي من عدم استنكار الأعمال العدوانية التي قامت بها السلطات الفرنسية المحتلة في الجزائر[١٤]، واستجابة لتلك المطالب أعلنت لجنة الشؤون الخارجية في اجتماع المجلس بتاريخ ٢ كانون الأول ١٩٥٤ الذي أوضحت فيه بان وزارة الخارجية اللبنانية أخذت قضية العدوان الفرنسي على الشعب الجزائري ضمن اهتماماتها ومارست بشان ذلك دورها في دعم تلك المطالب المشروعة اذ اتصل سفير لبنان بواشنطن برئيس الوزراء الفرنسي بيير ميدنيس فراسي (Pierre Mendes France) لمناقشة حقوق الجزائريين بالتحرر والاستقلال ، وقررت اللجنة بالإجماع تأييد موقف وزارة الخارجية اللبنانية وطالبتها بمتابعة مساعيها مع الحكومة الفرنسية لإيجاد حل نهائي لهذه القضية بما يتفق وآمال الشعب الجزائري[١٥]، وقد علق النائب بشير العثمان على ذلك القرار واثنى عليه ألا انه رأى بان عبارات الاحتجاج يجب أن تكون مفعمة بالحماس لان الشعب الجزائري هو شقيق الشعب اللبناني وتربطهم أواصر عديده وأعلن أن قضية الشعب الجزائري هي قضية الشعب اللبناني ، فرد عليه النائب أديب الفرزلي رئيس لجنة الشؤون الخارجية في المجلس وأيد مطالب النائب بشير العثمان

وأوضح أن الأمور السياسية تؤخذ على أساس دراسات علمية وان موقف لبنان واحد من الثورة الجزائرية وان اختلفت العبارات فالهدف هو مساعدتهم في نضالهم من اجل الحرية[١٦] .

استمر مجلس النواب اللبناني في متابعة تطورات الأحداث السياسية في الجزائر وفي معرض حديثة عن التقرير الذي قدمه في ١٢ ايار ١٩٥٥ سامي الصلح رئيس الوزراء عن القضايا التي ناقشها مؤتمر باندونغ[١٧] و موقف لبنان من تلك القضايا ،أكد على دور الوفد اللبناني في تأييد قضية الشعب الجزائري عندما عرضت القضية للمناقشة وأكد أن لبنان صوت لصالح القرار الذي أيد حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره وفي الاستقلال ومطالبة فرنسا بحل هذه القضية حلا سلميا ، وان للوفد اللبناني دور مهم في صياغة هذه التوصية[١٨]،وأيد النائب بيار اده[١٩] موقف الوفد اللبناني في المؤتمر واثنا عليه داعيا الحكومة إلى الاستمرار على هذا النهج ،وعد النائب غسان تويني[٢٠] أن موقف لبنان من قرارات وتوصيات المؤتمر تعد مكسب ايجابي لصالح القضايا العربية لاسيما للشعوب التي تكافح الاحتلال، وأيد النائب أميل البستاني ما تقدم به زميلاه وأثنى على دور لبنان في هذا المؤتمر قائلا (وفي رأسها قضية أخواننا عرب أفريقيا الذين يموتون في كل يوم في سبيل استقلالهم، ونحن في لبنان ،الذين ناضلنا ضد الاستعمار الفرنسي ،يجب أن نقدر قيمة نضالهم أكثر من غيرنا ،فنسعى مع الحكومات العربية الأخرى بسرعة وبقوة لحل قضية عرب أفريقيا في تونس والجزائر والمغرب ،فلا نهدا إلى أن ينالوا استقلالهم التام واني اعتبر أن هذه القضية هي ألان احدي قضايا الساعة)[٢١] .

شغلت قضية التحرر في البلاد العربية أذهان ابرز رجال السياسة في لبنان وأبدى النائب عبدالله اليافي[٢٢] تأييده لسياسة الحكومة اللبنانية واقترح عليها أن تفاتح الدول الأعضاء في الجامعة العربية تعديل ميثاقها لتضيف له بند جديد وهو السعي لتحرير البلاد التي لم تزل تحت سيطرة الاحتلال الاجنبي ومما قاله (يجب علينا أن نضع سياسة قومية عربية ترمي إلى تحرير البلاد العربية .يجب علينا أن نقول للغرب بصراحة أن أيام الاستعمار قد ولت وان الشعوب وعلى رأسها الشعوب العربية لا ترضى أن تساق كما كان يفعل بالأمس)[٢٣] .

وايد النائب جورج عقل[٢٤] في ١٤ ايار ١٩٥٥ سياسة الحكومة الخارجية في دعمها وتبنيها لقضايا التحرر في الوطن العربي ،ألا أن النائب كامل الأسعد قدم الانتقاد لسياسة الحكومة في هذا المجال وعدها مقصرة فيه ونصحها بعدم التعويل على قرارات مؤتمر باندونغ

لأنها تفتقر لقابلية التحقيق و طلب من سامي الصلح رئيس الحكومة أن يبادر إلى توضيح العديد من الأمور التي تتعلق بالسياسة الخارجية للبنان لان العالم شهد أحداث سياسية كبيرة لابد أن تؤثر على الوضع في لبنان[٢٥]،وفي نهاية المناقشات صوت المجلس بالأغلبية على تأييد موقف الحكومة اللبنانية في اطار السياسة الخارجية والتأكيد على مواصلة عملها لخدمة القضايا العربية عامة والجزائر خاصة[٢٦] .

يبدو ان النائب بشير العشمان اعتقد ان الحكومة فشلت في خدمة هذه القضية وقدم بهذا الخصوص استجوابا لحكومة سامي الصلح تمت مناقشته في ١٧ أيار ١٩٥٥ ،وردت الحكومة على هذا الاستجواب بأنها ساندت قضية الجزائر وأيدتها واتخذت قرارات مهمة بشأنها وليس أدل على ذلك موقف لبنان في الجامعة العربية و مؤتمر باندونغ ،وان مجلس النواب اللبناني أمضى ثلاثة أيام يناقش السياسة الخارجية وخرجت النتيجة موافقة اغلبية النواب على سياسة الحكومة في المحافل الدولية[٢٧] ،ودافعت الحكومة عن سياستها هذه وردت التهم التي وجهها أليها النائب بشير العشمان بجلسة مجلس النواب في ٣١ أيار ١٩٥٥[٢٨] .

يتضح من خلال ما تقدم ان قضية التحرر في البلاد العربية كانت موضع اهتمام من قبل أعضاء مجلس النواب اللبناني على اختلاف توجهاتهم السياسية وهي حالة تعكس مدى تمسك اللبنانيين بمبادئ الحرية والاستقلال الأمر الذي دفع احد الأعضاء ليطلب من الحكومة ضرورة دعم حركة التحرر في الوطن العربي وألح على ان تتبنى لبنان مقترح تعديل ميثاق الجامعة العربية لتحقيق هذا الهدف الإنساني .في حين رأت فئة أخرى بان الحكومة اللبنانية لم تقدم لثورة التحرر في الجزائر ما يمكن أن تعده أسهاما منها في خدمة قضايا التحرر في شمال أفريقيا.

ثانيا .حكومة سامي الصلح المنبثقة في ١٤ تموز ١٩٥٥

تلى سامي الصلح بيانه الوزاري الذي أكد فيه موقف لبنان الثابت من القضايا العربية وطلب من النواب مناقشته وطرح الثقة فيه ،وعلق النائب أميل البستاني على البيان الوزاري وطلب من الحكومة الجديدة الاحتجاج على أعمال الحكومة الفرنسية في الجزائر وان تسعى لبنان لوقف عمال العنف تلك، وأيده النائب كمال جنبلاط في طرحة وقال(ونطالب أيضا الاهتمام بالمغرب العربي اهتماما جديا فلا يجوز ترك هؤلاء وحدهم والدول العربية تلتهي بانقساماتها الداخلية ،بينما الفرنسيون يلاحقون الأطفال و النساء قبل ملاحقتهم الكبار

والشباب)[٢٩]،وانبرى النائب أديب الفرزلي يذكر الحكومة بان لبنان يقف إلى جانب شعوب المغرب العربي في دعم حركاتها التحررية من اجل نيل الحرية والاستقلال واعد ذلك حقا إنسانيا لتك الشعوب[٣٠] .

يبدو أن وزارتي سامي الصلح كانت قد اتخذت موقفا مؤيدا لنضال الشعب العربي في الجزائر واستخدمت كل السبل المتاحة للتعبير عن موقفها الصريح من هذه القضية التي عدتها قضية حق مشروع لشعب رزخ تحت سيطرة الاحتلال ردحا طويلا من الزمن و على فرنسا ان تستجيب لهذا المطلب الإنساني لأنها كانت هي منبع الأفكار التحررية .

ثالثا .حكومة رشيد كرامي[٣١] المنبثقة في ٤ تشرين الأول ١٩٥٥ والثورة الجزائرية

أكد رشيد كرامي رئيس الوزراء اللبناني الجديد في بيانه الوزاري الذي حاول من خلاله توضيح سياسة حكومته الخارجية تجاه الشعوب العربية الساعية إلى الحصول على استقلالها بان لبنان حكومة وشعبا تقف الى جانب كل البلدان العربية الواقعة تحت سيطرة الدول الاجنبية وقال(ومن أهدافنا مساعدة كل بلد عربي لم يستكمل سيادته بشد أزره لتحقيق أمانيه الوطنية المقدسة)[٣٢]،وفي معرض مناقشة البيان الوزاري شدد النائب بشير العثمان على الحكومة باتخاذ موقف أكثر حزما اتجاه الثورة الجزائرية وبقية قضايا المغرب العربي ،وأيده في هذا الطرح النائب كمال جنبلاط وألح على الحكومة أن تسير بخطى واثقة في دعم حركات الاستقلال في الوطن العربي، وفي معرض رده على ما تقدم به بعض النواب من ملاحظات على البيان الوزاري ولاسيما في ميدان السياسة الخارجية أكد رئيس الوزراء رشيد كرامي انه اتفق مع لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب اللبناني على عقد اجتماع خاص في ٦ تشرين الأول ١٩٥٥ لمناقشة موقف ودور لبنان اتجاه قضايا السياسة العربية[٣٣].

تليت العريضة التي قدمها اهالي بلده أنفة[٣٤] في جلسة مجلس النواب بتاريخ ٢٥ تشرين الاول ١٩٥٥ استنكروا فيها الأساليب الإرهابية التي سلكها الفرنسيون في الجزائر، وعلق النائب بشير العثمان على تلك العريضة وذكر الحكومة بما تعهدت به في بيانها الوزاري من أنها تقف إلى جانب كل بلد عربي وشد أزره للحصول على استقلاله ووجه سؤال للحكومة عن موقفها مما تقوم به الحكومة الفرنسية من أعمال عدوانيه في بلاد المغرب العربي، فرد رئيس الحكومة على ذلك بأسلوب دبلوماسي بان بيان الحكومة وموقفها تمت مناقشته في جلسة طرح الثقة التي لم يمر عليها وقت طويل وهي متمسكة بهذه السياسة[٣٥]،وفي سعيها

لمساعدة الشعب الجزائري في قضيته وافق مجلس النواب اللبناني بالإجماع على التبرع بمبلغ ٢٥٠٠٠ ألف ليرة لبنانية كمساعدات إنسانية للتخفيف من معاناة هذا الشعب العربي الشقيق كما ورد في مشروع القانون المقدم للمجلس[٣٦]، ونتيجة لذلك الموقف بادرت السلطات الفرنسية في مستعمرة أفريقيا الغربية بالضغط على الجالية اللبنانية المقيمة في عاصمة تلك المستعمرة من خلال منشورات تم توزيعها هنالك تهدد بها الجالية اللبنانية وأشار النائب عبدالله الحاج ان الدواعي لتلك التهديدات والتضييق هو بسبب ظهور المهاجر اللبناني بمظهر المدافع عن قضايا تونس والجزائر و مراكش وغيرها من البلاد التي تناضل للحصول على حريتها، وطالب برفع هذه القضية الى الجامعة العربية وحث الحكومة على اتخاذ موقف جدي وتأييد نضال الشعب العربي في مراكش والجزائر، وأيده النائب هاشم الحسيني وأوضح ان سبب أقدام السلطات الفرنسية على هذا العمل ما هو ألا ردة فعل تجاه ما تقوم به الجالية اللبنانية من مد يد العون الى أخونهم في المغرب العربي كونهم اقرب أليهم و مطلعين على الاضطهاد الكبير الذي يتعرضوا له، وختم تعليقه بمطالبة الحكومة بالإسراع بمفاتحة الحكومة الفرنسية لمعالجة هذه القضية واثنى النائب كامل الأسعد على ما تقدم به زميلاه وطلب من الحكومة مساعدة الشعب العربي في بلاد المغرب العربي لكي ينال استقلاله وقال(وهم شعب أراد أن يعيش حرا مستقلا فثار من اجل حريته واستقلاله ،أقول أن الواجب الإنساني يحتم علينا ان نؤيد هذا الشعب بكل ما أوتينا من قوة لأننا كبلد حر يجب علينا أن ندافع عن الحريات المضطهدة و نؤيد المحاربين من اجلها)[٣٧].

وعلق رئيس الحكومة رشيد كرامي في ٦ كانون الاول ١٩٥٥ على مداخلات النواب بان الحكومة اللبنانية لم تذخر جهدا وفي كافة المناسبات على الموقف الذي تملية الواجبات الإنسانية والوطنية والعربية نحو المغرب العربي وسعي لبنان مع الدول العربية على نصرة قضية المغرب العربي بالطرق التي اقرتها الجامعة العربية ،واستدعت وزارة الخارجية اللبنانية السفير الفرنسي لويس روشي(Louis Roche) لديها وأخبرته بهذه القضية وأعلن السفير من جانبه بأنه سوف ينقل رأي الحكومة اللبنانية إلى الحكومة الفرنسية بهذا الصدد وقد فعل ذلك[٣٨] ،حسب ما جاء في تعليق رئيس الحكومة اللبنانية رشيد كرامي في ٦ كانون الاول ١٩٥٥.

بات واضحا أن الثورة الجزائرية وجدت اهتماما كبيرا لدى أبناء الشعب اللبناني سواء من كان منهم خارج الوطن أو داخله الأمر الذي انعكس بشكل واضح على القرارات التي صدرت من مجلس النواب اللبناني والحكومة التنفيذية ممثلة برئاسة الوزراء إذ تحولت الأخيرة بعد الضغوطات التي تعرضت لها من قبل مجلس النواب إلى الدعم المادي متجاوزة بذلك الكتب والبيانات التي طالما عبرت فيها عن تنديدها وشجبها للاحتلال الفرنسي للجزائر.

رابعا .وزارة عبدالله اليافي المنبثقة في ٢٩ آذار ١٩٥٦ والثورة الجزائرية

عرضت الوزارة في بيانها على مجلس النواب من اجل طرح الثقة ومما تناوله البيان في حقل السياسة الخارجية اهتمامه بالقضايا العربية المهمة وأكد البيان على التزام الحكومة في تنسيق جهودها مع بقية الدول العربية من اجل دعم حركات التحرر في الوطن العربي ومما جاء في البيان (الحكومة عازمة على التشاور باستمرار مع حكومات الدول العربية في جميع الشؤون التي تتعلق بالمصالح والقضايا العربية المشتركة....أن لبنان بهذه المبادئ السامية يعطف كل العطف على جميع الحركات التحررية والاستقلالية في كل بلدان العالم ويؤيد بداهة بوجه خاص قضية المغرب العربي الذي يأمل أن تلبى رغباته الوطنية وهو بالتعاون مع شقيقاته العربيات يؤيد هذه الرغبات ويعمل على تحقيقها ويرجو أن تزول أخر العقبات التي تعترض سبيل التفاهم بينه وبين فرنسا)[٣٩].

وشدد النائب احمد الأسعد على الحكومة السير في هذه السياسة القومية ولاسيما فيما يتعلق بدعم قضية المغرب العربي ومجابهة الاحتلال الاجنبي، وأيده في ذلك النائب كمال جنبلاط وفي الوقت ذاته ربط النائب ناظم القادري بين تأليف الوزارة وارتفاع تيار الحركات التحررية التي عمت البلدان العربية التي قضت على مركب النقص الذي كان يسيطر على عقول الكثيرين حسب ما ورد في تعليق النائب على البيان الوزاري وطالب الحكومة أن تحدد بشكل صريح و واضح ما هي الوسائل التي اعتمدتها في تقديم المساعدة للحركات التحررية في بلاد المغرب العربي وهو مؤمن بان الشعب اللبناني يقف خلف حكومته في هذا المجال ويؤيدها كل التأييد[٤٠]،بيد أن النائب هاشم الحسيني كان أكثر تحديدا في طرح قضية المغرب العربي وشدد على روح الإخوة العربية والروابط المتينة التي تربطهم ببقية الشعب العربي وأعرب عن تعاطفه وشعوره بالألم مع ما يتعرضون له من قتل وحرمان وقال (أننا نستصرخ الضمير الإنساني إلى جانب ضمير الأخوة العربية ونشير إلى وجوب التعاون مع باقي الدول العربية

للتوسط لدى الحكومة الفرنسية لإنهاء هذه الحالة في المغرب العربي و التخفيف من الآم شعبه المظلوم)[٤١] .

ويلاحظ على مجلس النواب اللبناني من خلال التصريحات التي أطلقها عددا من نوابه إلى محاولة دفع الحكومة الجديدة برئاسة عبدالله أليافي إلى دعم القضايا العربية بشكل عام ولاسيما القضية الجزائرية على أساس أنها القضية العربية التي نالت تعاطف كل الشعوب العربية آنذاك، فضلا عن تأكيدات مجلس النواب الملحة على الحكومة الجديدة بان تكون ذات سياسة صريحة ومعلنة فيما يتعلق بدعمها للشعب العربي في الجزائر من اجل تجاوز محنته وحصوله على الاستقلال التام .

وجهت الحكومة اللبنانية كلمة اشادت من خلالها بالموقف البطولي للشعب الجزائري وما بذله من تضحيات في قضيته العادلة، معلنة انها تكن كل الاحترام والتقدير للارواح التي سقطت دفاعا عن حرية الشعب الجزائري، وتلي في مجلس النواب يوم ١٠نيسان ١٩٥٦ برقية من جمعية تحرير المغرب العربي تشكر لبنان على معاضدته حرية المغرب العربي[٤٢]،وتوالت البرقيات التي تؤيد وتثمن و تدعوا لبنان إلى مواصله هذا النهج وطلبت بعض الجماهير من أهالي منطقة النبطية إلى التدخل الفعلي و مقاطعة فرنسا احتجاجا على أعمالها العدوانية في الجزائر[٤٣]،وأرسلت بعض الاتحادات الطلابية في لبنان برقية إلى مجلس النواب تطالب بضرورة مواصلة الدعم لنضال الشعب الجزائري ضد الأعمال التي تقوم بها فرنسا[٤٤]،وتماشيا مع التضامن الأخوي والشعور الإنساني والروابط المشتركة التي تربط الشعبين اللبناني و الجزائري كما تلقى مجلس النواب في جلسة ١٧ أيار ١٩٥٦عدد من البرقيات التي أرسلتها فئات لبنانية مختلفة تطالب الحكومة باستنكار الأعمال البربرية وفظائع الفرنسيين المحتلين ضد الشعب الجزائري الشقيق وتطلب من الحكومة اللبنانية اتخاذ المزيد من القرارات الايجابية السريعة لنصرة الشعب الجزائري الباسل[٤٥] .

مما تقدم نجد أن الثورة الجزائرية حازت الاهتمام الواسع في مناقشات مجلس النواب اللبناني و تليت في محاضر الجلسات العديد من البرقيات التي أرسلتها فئات مختلفة من الشعب اللبناني تعاضد موقف الحكومة وتدعوها إلى مواصلة هذه السياسة مع دعوتها إلى اتخاذ قرارات أكثر ايجابية لدعم نضال الشعب الجزائري في منازلته ضد قوات الاحتلال الفرنسي.

شكل عبدالله أليافي وزارته الجديدة في ١٤ حزيران ١٩٥٦ واعلن في بيانه الوزاري انه يسير على نفس النهج الذي أعلنه عندما تقلد الوزارة السابقة في ٢٩ آذار ١٩٥٦ ،أعلن بعض النواب تأييد الحكومة في سياستها الخارجية وموقفها من بعض القضايا العربية[٤٦]،وتأكيدا لهذا النهج الثابت والموقف المبدئي الذي سار عليه لبنان في دعم وتأييد الحركة التحررية في بلاد المغرب العربي شكر رئيس مجلس النواب عادل عسيران جهود أعضاء المجلس في هذا المجال ودعاهم إلى بذل المزيد من الجهد لنصرة مطالب الشعوب العربية الساعية للاستقلال والحرية وقال(الاستعمار في شمالي أفريقيا كانت له أهميته في مناقشاتكم فشجبتموه بشدة وأظهرتم نقمتكم على المستعمرين وعلى الدول التي تساندهم وانتصرتم بما أوتيتم لشعوب شمالي أفريقيا انتصارا للقضية العربية وتأييدا للفكرة الاستقلالية و التحررية)[٤٧].

نالت قضية اختطاف فرنسا لبعض زعماء الثورة الجزائرية[٤٨] صدى واسعا في مناقشات مجلس النواب اللبناني اذ طلب النائب بشير العثمان استنكار أعمال الحكومة الفرنسية لإقدامها على عملية خطف بعض زعماء الثورة الجزائرية، وطالب بان تقدم لبنان برقية احتجاج إلى هيئة الأمم المتحدة على هذا العمل، كما طالب بقطع التعامل بين لبنان وفرنسا وأيده في هذا الطلب عدد من النواب منهم رشيد كرامي و احمد الأسعد وكامل الأسعد و جورج عقل، ورد رئيس الحكومة على مطالب النواب بان لبنان حكومة وشعبا تقف الى جانب الشعب الجزائري وتدين هذه الأعمال ويأمل أن تنال الجزائر استقلالها في اقرب وقت و مما جاء في كلمته (أريد أن اشكر الزملاء الذين سبقوني واثأروا قضية الجزائر ....وعبروا عن أفكارهم فإنما يعبرون عن أفكار الشعب اللبناني باجمعه ...)وقد استدعى وزير الخارجية سليم لحود السفير الفرنسي لويس روشي(Louis Roche) في لبنان واستنكر هذا العمل وكذلك أبرقنا إلى جميع ممثلينا في الخارج واعلامهم عن موقف الحكومة اللبنانية الصريح تجاه هذه القضية التي تعتبر قضية لبنان الذين بدورهم سيوصلون هذا الاستنكار الى حكام الدول ،أن عجلة التاريخ لا يمكن أن تعود إلى الوراء ،وأنا أرى أن الوقت قريب لتتمتع الجزائر باستقلالها الكامل وبكامل حريتها كسائر شقيقاتها الدول العربية)[٤٩]،وفي نهاية المناقشات صوت المجلس على الاقتراح المقدم من النائبين بشير العثمان و جورج عقل باستنكار أقدام الحكومة الفرنسية على اختطاف بعض زعماء الثورة الجزائرية وقد صوت المجلس بالإجماع على هذا المقترح[٥٠].

وجد هذا الموقف الرسمي تجاوبا كبيرا من فئات مختلفة من الشعب اللبناني ووردت إلى المجلس في جلسة في جلسته المنعقدة يوم ٣٠ تشرين الأول١٩٥٦ العديد من برقيات التأييد لموقف الحكومة ومستنكره للأعمال التي قامت بها الحكومة الفرنسية تجاه بعض قادة الثورة الجزائرية ،كما وردت برقية من رئيس جمعية تحرير المغرب العربي في لبنان يشكر المجلس في تأييده قضية الجزائر[٥١]،وربط بعض نواب المجلس بين الهزائم التي منيت بها فرنسا في الجزائر واشتراكها مع الكيان الصهيوني وبريطانيا في شن العدوان الثلاثي[٥٢] على مصر[٥٣] ،وإزاء هذا التطور الخطير الذي شهدته المنطقة العربية استمرت البرقيات الواردة إلى مجلس النواب اللبناني وهي تطلب من الحكومة استنكار أقدام الحكومة الفرنسية على اختطاف بعض قادة الثورة الجزائرية وتشدد على الحكومة اللبنانية اتخاذ كافة الوسائل الممكنة لمساعدة الشعب الجزائري في سبيل الحرية والاستقلال، واقترح بعض النواب على الحكومة تقديم استنكار عن الأعمال التي تقوم بها فرنسا في مصر والجزائر وأيد رئيس الحكومة عبدالله أليافي ما تقدم به النواب وأعلن أن حكومته تقف إلى جانب الحق العربي في مصر والجزائر[٥٤] .

تميزت مدة رئاسة عبدالله أليافي بأنها عاصرت أحداث جسام شهدتها المنطقة العربية إذ كانت عملية أقدام الحكومة الفرنسية على اختطاف بعض قادة الثورة الجزائرية موضع النقاش في مجلس النواب اللبناني وخرجت المناقشات بقرارات نالت رضى الأغلبية وكانت موضع اعتزاز وشكر من لدن جمعية تحرير المغرب العربي اعترافا منها بدور و موقف لبنان من تطورات الثورة الجزائرية، وعززت هذه التوجهات أقدام فرنسا مع الكيان الصهيوني وبريطانيا بشن العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٦ لتزيد من غضب واستهجان واستنكار الشعب اللبناني ممثلا بمجلس النواب الذي أدان هذا التصرف العدواني وربط بين هزائم فرنسا بالجزائر واشتراكها في العدوان الثلاثي.

خامسا. حكومة سامي الصلح المنبثقة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٦

كانت الثورة الجزائرية إحدى القضايا التي تطرق لها البيان الوزاري وأبدى سامي الصلح رئيس الوزراء رأيه فيها وأكد على موقف لبنان الثابت من القضية وقال(ومن أهدافنا أيضا أن نناصر الشعوب العربية جمعاء في نضالها لتحقيق أمانيها المشروعة ،وان نؤازر الشعب الجزائري لبلوغ ما يصبو أليه من حرية واستقلال)[٥٥]، وأبدى النائب جبرائيل المر استغرابه من الهجمة التي تعرض لها وزير الخارجية شارل مالك من قبل بعض النواب والصحافة

اللبنانية[٥٦] على الرغم من انه أعلن في باريس بان لبنان تؤمن باستقلال الجزائر وستعمل في الأمم المتحدة على إعلاء هذا الشأن[٥٧].في الوقت الذي اعلن سامي الصلح رئيس الوزراء في جلسة ٤ نيسان ١٩٥٧ تأكيداته على موقف لبنان من الثورة الجزائرية وقدم شرحا وافيا للنواب عن مساعي لبنان في هذه القضية الحيوية وأكد بأنه شخصيا و وزير خارجيته شارل مالك فاتحا الحكومة الفرنسية بهذا الشأن عندما زارا فرنسا ،كما ان الوفد اللبناني مارس نفس الدور في دعم القضية الجزائرية وفي سعيها للتحرر والاستقلال في أروقة الأمم المتحدة وشدد على هذا الأمر في البيان السعودي اللبناني في ٢٥ اذار ١٩٥٧ الذي جاء فية "مناصرة الشعب الجزائري الشقيق من اجل ممارسة حقه في الاستقلال"[٥٨] ،وهو ما أكده مجددا في البيان السوداني اللبناني في ٣٠ آذار ١٩٥٧ وجاء فيه "يتعاون الفريقان مسترشدين بإعلان حقوق الإنسان على مؤازرة البلاد الساعية لاستقلالها لتنال الاعتراف بحق تقرير المصير لتحقيق أمانيها المشروعة"[٥٩]،اثنا النائب أميل البستاني على هذه المواقف ورد على النواب الذين قللوا من شان موقف لبنان من الثورة الجزائرية وتحريرها وقال(فأي صوت أقوى من صوت لبنان انطلق ولا يزال، دفاعا عن الجزائر)[٦٠].

اثنا بعض النواب على هذا البيان وموقف لبنان من القضايا العربية التي ناقشها أمثال النائب بشير الأعور و هاشم الحسيني و جورج عقل[٦١]،ألا أن بعض النواب أبدى عدة ملاحظات على سياسة الحكومة الخارجية ولم يقتنع بما قامت به لأجل الثورة الجزائرية وطالبها بتعزيز أجراءتها السابقة بوسائل جديدة تجعل من الدور و الموقف اللبناني أكثر فعالية تجاه هذه القضية وغيرها من المشاكل العربية أمثال عبدالله أليافي الذي أعلن بأنه سوف يتضامن مع كامل الأسعد و رشيد كرامي وحميد فرنجية واحمد الأسعد وصبري حمادة ونزيه ألبزري و يستقيل من المجلس أذا لم تغيير الحكومة من سياستها على الصعيد الخارجي[٦٢]، كانت قضية مبدا أيزنهاور له حصة كبيرة من هذا النقد الموجه للحكومة فيما حاول شارل مالك ان يدافع عن سياسة الحكومة في هذا المجال و شدد على ان لبنان لم يغير سياسته الخارجية تجاه القضية الجزائرية وانه ناضل في سبيلها في كافة المحافل الدولية بيد أن هذا القول لم يقنع النواب الذين هددوا بالاستقالة وعندما طرحت الثقة استقالوا على الرغم من ان الحكومة نالت الثقة بالأغلبية[٦٣].

يبدو ان لبنان خلال مدة حكومة سامي الصلح ٢٧ تشرين الثاني١٩٥٦ شهدت أوضاعا جديدة تمثلت باختلاف اللبنانيين حول سياسة حكومتهم الخارجية ولاسيما بعدما أيدت الحكومة مبدأ ايزنهاور[٦٤] وهو الأمر الجوهري الذي ارتكزت علية المعارضة في توجيه النقد للحكومة في مجال السياسة الخارجية وانعكست على موقف لبنان من الثورة الجزائرية إذ اتهمها بعض النواب بالقصور في هذه القضية .

سادسا .وزارة سامي الصلح المنبثقة في ٢٩ اب ١٩٥٧

تلى سامي الصلح بيانه الوزاري في الجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٩ آب ١٩٥٧ وأكد على أن سياسة الحكومة على الصعيد الخارجي تجاه القضايا العربية هي السياسة التي أعلنها في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٦ و ٤ نيسان ١٩٥٧ ،ومما جاء حول الثورة الجزائرية قوله(تساند الحكومة بحزم وأيمان قضية الجزائر على أساس الاعتراف بحقها في تقرير مصيرها)[٦٥].

أيد النائب نديم الجسر بيان الحكومة وشدد على الوقوف بوجه الاحتلال وما يقوم به من مذابح في الجزائر لان هذه الأعمال يجب أن تعزز الوحدة الوطنية اللبنانية، ألا أن النائب معروف سعد وصف موقف لبنان من الثورة الجزائرية بالميوعة لكثرة المصالح الفرنسية في لبنان ومما قاله (وأما موقفها من قضية الجزائر فهو يظهر من سياستها المائعة تجاه فرنسا ومصالحها العديدة في لبنان)[٦٦]،وأيده في هذا الطرح النائب تقي الدين الصلح وتمنى أن يكون التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من العون المادي أو معاكسة الأيديولوجية الماركسية بل يجب أن يكون بإخلاصها في حل القضايا العربية المصيرية في فلسطين والجزائر، ورد وزير الخارجية شارل مالك على هذه التهم، و أكد بان سياسة الحكومة متوافقة مع الآمال العربية وبأنه يأمل أن تحقق الجزائر استقلالها في اقرب وقت[٦٧].

كانت تلك المواقف مبعث اعتزاز وإشادة من قبل عادل عسيران رئيس مجلس النواب اللبناني ففي الخطاب الذي ألقاه بمناسبة عقد الجلسة الأولى في العقد الثاني يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٧ شكر النواب على مواقفهم في مقارعة الاحتلال والدعوة إلى وحدة الصف العربي التي بها يجلي عن بلاد المغرب العربي كل اثر للاستعمار وطالب النواب في الاستمرار على هذه السياسة[٦٨].

كانت السياسة الخارجية في لبنان تستأثر باهتمامات النواب لما لها من انعكاس مباشر على الوضع الداخلي ونالت الحكومة الكثير من النقد في هذا المجال وكان عليها أن تعقد

جلسة خاصة لمناقشة سياستها الخارجية، ودافعت الحكومة عن مواقفها في جلسة خاصة لهذا الشأن التي عقدت في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٧ وأكدت الحكومة التزامها الثابت في تبني موقف الدفاع عن الثورة الجزائرية ومما قاله رئيس الحكومة سامي الصلح (أن لبنان يأمل أن تعالج الأمم المتحدة هذه القضية الحساسة معالجة موضوعية بناءة تؤدي إلى أيجاد حل يرضي أماني الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال ويضمن حقوق جميع الفرقاء المشروعة .... ورحبنا كذلك بالتعاون الصادق مع الوفد الجزائري مكبرين همة أعضائه وأيمانهم وثقافتهم ونضجهم السياسي وتدارسنا معهم مرارا قضيتهم الكبرى ،كما تباحثنا فيها مع كريستيان بينو (Christian pineau) وزير الخارجية الفرنسي .... واطلعنا الوفد الجزائري على فحوى هذه المحادثات، واني مؤمن أيمانا راسخا بان الجزائر سائرة بخطى سريعة نحو تحقيق أهدافها القومية العليا وإنشاء نظام سياسي بناء)[٦٩].وفي معرض رد سامي الصلح رئيس الوزراء اللبناني على تعليقات النواب وعدم قناعتهم ببيان الحكومة في حقل السياسة الخارجية أكد سامي الصلح بأنه طلب من شارل مالك وزير الخارجية أن يولي قضية الجزائر اهتماما خاصا والدفاع عن حقوق الشعب الجزائري في كافة المحافل[٧٠].

ألقت الأحداث العربية بضلالها على الواقع اللبناني وانعكست قضية قيام الجمهورية العربية المتحدة اثر الوحدة بين مصر و سوريا في ٢ شباط ١٩٥٨، والاتحاد العربي الهاشمي بين المملكة العراقية والمملكة الأردنية الهاشمية في ١٤ شباط ١٩٥٨ ،أن شكلت وزارة جديدة في لبنان ترأسها سامي الصلح في ٢٥ آذار ١٩٥٨ ،الذي أكد في بيانه الوزاري على دعم لبنان لحق الشعب العربي في الجزائر بالثورة لنيل الحرية والاستقلال وهو متفق مع سائر الدول العربية في تحقيق هذه الغاية النبيلة واعدها لا تقل شانا عن القضية الفلسطينية وقال(وليست قضية الجزائر بأقل خطرا في نظر لبنان من القضية الفلسطينية ،فهي قضية أخوان لنا في العروبة يكافحون ويناضلون منذ أمد بعيد في سبيل الحرية والكرامة وقد وقف لبنان إلى جانبهم مستصرخا الضمير العالمي لوضع حد لهذه المجزرة المروعة ،فالقضية الجزائرية قضية عربية إنسانية لا يجوز إهمالها أو التغاضي عنها لتعرضها وكوارث رهيبة. وسوف نبذل غاية الجهد وأقصى الإمكانيات من اجل نصرة الحق والعدالة والحرية في ذلك القطر الشقيق)[٧١].

تأكيدا لهذه السياسة انتقد النائب كامل الأسعد بعض الأعمال منها(اعتداء الدرك على نفر من مواطني الجنوب اتهموا بأنهم أهانوا العلم اللبناني أثناء احتفالية مؤيدة للجمهورية العربية المتحدة) التي قامت بها السلطات اللبنانية تجاه نفر من المواطنين وأكد على أن الحكومة يجب أن تصرف نظرها تجاه الجزائر التي أقيم لها في لبنان مهرجانات وبرامج توعية من خلال أسبوع الجزائر في لبنان نصرة الشعب الجزائري ولاستنكار أعمال فرنسا البربرية في الجزائر[٧٢]،وفي المناسبة ذاتها تقدم النائب أنور الخطيب باقتراح للحكومة بتخصيص مبلغ ١٠٠ الف ليرة لبنانية لمساعدة الجزائر في حربها ضد قوات الاحتلال الفرنسي ورد بشير الأعور وزير العدلية على طلب النائب بقولة (أن الحكومة تشعر بمسؤولياتها حيال مساعدة الجزائر، وستدرس الاقتراح وليكن الزميل الكريم على ثقة بأننا لن نتوانى عن القيام بواجباتنا)[٧٣].

النتائج

أن أحداث الثورة الجزائرية كانت إحدى الميادين التي تبارى فيها عضاء مجلس النواب اللبناني لإظهار مواقفهم القومية من القضية سواء كانت بدوافع وطنية أو عربية أو إنسانية ألا أنهم اجمعوا على حق الشعب العربي الجزائري في نيل الحرية والاستقلال وانتقد قسم من النواب سياسة الحكومة في هذا المجال وعدها لا ترتقي لمستوى الأحداث ونالت الحكومات التي ترأسها سامي الصلح الجزء الكبير من هذا النقد لاسيما بعد عام ١٩٥٧ ولا يخفى تاريخيا أن المنطقة العربية شهدت أحداث عدة خلال هذه المدة منها ما خلفة العدوان الثلاثي على مصر اواخر عام ١٩٥٦ ومبدا ايزنهاور عام ١٩٥٧ و الحركات الوحدوية في المشرق العربي عام ١٩٥٨ وتلك الأحداث كانت تجد التفاعل من قبل الفئات اللبنانية على مختلف مشاربها السياسية.

الاحالات

[١] – بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وتوقيع ألمانيا معاهدة هزيمتها مع حلفاء في ٨ أيار عام ١٩٤٥ وما رافق ذلك الإعلان من فرح شعبي في جميع أنحاء العالم وكان الشعب الجزائري منهم وخرجت مظاهرات تطالب الحكومة الفرنسية بتحقيق أمال وتطلعات الشعب الجزائري بالحرية والاستقلال ،ألا أن السلطات الفرنسية استخدمت القسوة الشديدة ضد المتظاهرين فسقط بين شهيد وجريح أكثر من ٤٥ ألف إصابة فكانت ردة فعل التيارات الجزائرية الوصول الى قناعة أن الأسلوب السلمي لن يجبر فرنسا على منح الجزائر

استقلالها فأصبح التوجه نحو العمل الثوري هو الخيار الذي حاز على تأييد فئات كبيرة من المناضلين الجزائريين. للمزيد ينظر :محمد حربي ،الثورة الجزائرية سنوات المخاض، ترجمة نجيب عياد و صالح المثلوني، سلسلة صاد،(المؤسسة الوطنية لفنون الطباعة)، الجزائر ،١٩٩٤.

[٢] – سامي عبد الرحيم الصلح ١٨٨٧– ١٩٦٨: ولد في مدينه عكا الفلسطينية التابعة لولاية بيروت العثمانية تعلم في عكا وبيروت وسالونيكا واسكوبيا ومقدونيا أجاد اللغات اليونانية التركية الفرنسية ثم أكمل الدراسة الجامعية في باريس دافع عن حقوق العرب فطاردته السلطات العثمانية ونفته إلى اسطنبول انتخب نائبا عن بيروت للدورات ١٩٤٣، ١٩٤٧، ١٩٥١، ١٩٥٣، ١٩٥٧، ١٩٦٤ وعمل رئيسا لعدد من اللجان ،تقلد منصب رئيس الوزراء في للاعوام ١٩٤٢، ١٩٤٥، ١٩٥٢، ١٩٥٤، ١٩٥٥، ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨عرف بدفاعه عن القضية الفلسطينية والوحدة العربية وعارض سياسة الأحلاف الغربية وأيد سياسة الحياد الايجابي وأدان عدوان ١٩٥٦ على مصر ،له عدة مؤلفات توفى في ٦ تشرين الثاني ١٩٦٨.للمزيد ينظر: عدنان محسن ضاهر ،رياض غنام ،المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراجم أعضاء المجالس النيابية و أعضاء مجالس الإدارة في متصرفية جبل لبنان ١٨٦١ –٢٠٠٦ (بيروت ،٢٠٠٧) ،ص ٣١٤– ٣١٥.

[٣] – زهير احدادن ،المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية ١٩٥٤– ١٩٦٢، ط١(مؤسسة احدادن للنشر والتوزيع،الجزائر ،٢٠٠٧) ص، ص ،١١_ ١٣.

[٤] – أديب ملحم الفرزلي.١٩٠٩– ١٩٩٣ ولد في البقاع الغربي تلقى علومه بمختلف مراحلها في الكلية الوطنية في الشويفات وتابعها في ألجامعة الأمريكية في بيروت درس الحقوق في جامعه دمشق وتخرج منها عام ١٩٣٠ دخل المعترك السياسي في مطلع شبابة مناهضا للاحتلال الفرنسي، انتخب نائبا عن البقاع في دورات ١٩٤٣، ١٩٤٧ ، ١٩٥٣ ،١٩٥٧ ، ١٩٦٤ عمل عضوا في عدد من لجان مجلس النواب كما انتخب نائبا لرئيس المجلس أكثر من عشر مرات شارك بتعديل الدستور عام ١٩٤٣ عارض التجديد لرئاسة بشارة الخوري توفى في ١٣ حزيران ١٩٩٣.عدنان محسن ضاهر ،رياض غنام ،المعجم النيابي اللبناني ،ص ٤٠٣.

[٥] – الفرد جورج نقاش١٨٨٨– ١٩٧٨ : من مواليد بيروت أنهى الدراسة الثانوية في مدرسة القديس يوسف للإباء اليسوعيين عام ١٩٠٤، نال شهادة الحقوق من جامعة السوربون عام ١٩٠٩، عاد للقاهرة ومارس النشاط الصحفي في الدفاع عن قضية استقلال لبنان عين مستشارا في مجلس الدولة في مدة الانتداب الفرنسي ،عينة المفوض السامي الفرنسي رئيسا للدولة يساعده سبعة وزراء في ٩ نيسان ١٩٤١عينة الجنرال كاترو رئيسا للجمهورية في ٢٤ تشرين الأول ١٩٤١،استقال من رئاسة الجمهورية في ٣٠ أيلول ١٩٤٣، انتخب نائبا عن بيروت في دورات ١٩٤٣ و ١٩٥٣ وشغل منصب وزير للخارجية عام ١٩٥٣ و وزيرا للعدلية عام ١٩٥٤ ،توفي في ٢٦ أيلول ١٩٧٨.عدنان محسن ضاهر المعجم النيابي ،المصدر السابق ،ص ، ص ٥١٨ – ٥١٩.

[٦] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن ،العقد العادي الثاني ،محضر الجلسة الثالثة المنعقدة في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٤ .

[٧] – بشير العثمان ١٩١٤– ١٩٩٤: والده كان عضوا في مجلس المبعوثان ولد في عكار عام ١٩١٤ تلقى علومه الأولية في عدة مدارس في طرابلس ،لكنة ترك الدراسة ومارس أدارة أملاك والده الواسعة ، انتخب نائبا عن محافظة الشمال في دورات ١٩٥١، ١٩٥٣، ١٩٥٧، ١٩٦٤، ١٩٦٨ وعمل عضوا في عدة لجان في المجلس النيابي عمل وزيرا للبرق والبريد والهاتف عام ١٩٥٨، و وزيرا للزراعة عام ١٩٦٦ ،توفى في عام ١٩٩٤.عدنان محسن ضاهر ،المعجم النيابي ،المصدر السابق ،ص ٣٤٩، – ٣٥٠.

[٨] – محاضر مجلس النواب اللبناني ، لدور التشريعي الثامن ،العقد العادي الثاني ،محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٤.

[٩] –محاضر مجلس النواب اللبناني ،الجلسة السابعة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٤.

[١٠] – عبدالله محمد الحاج١٨٩٩– ١٩٧٥.ولد في الضاحية الجنوبية انتسب إلى ألجامعة الأمريكية في بيروت فنال شهادة بكالوريوس في العلوم عام ١٩٢٢ثم سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية إذ درس في جامعه كولومبيا ونال ماجستير في التربية عام ١٩٢٥عمل أستاذا في كلية بغداد في العراق ثم مستشارا للملك فيصل الأول عام ١٩٣٢،ثم رئيسا للديوان الملكي بالوكالة عام ١٩٣٤،عاد إلى لبنان عام ١٩٣٧، انتخب نائبا عن قضاء بعبدا المتن في دورتي ١٩٥١، ١٩٥٣ كان عضوا مؤسسا في الجبهة الاشتراكية الوطنية عام ١٩٥١،توفي في الأول من حزيران عام ١٩٧٥، عدنان محسن ضاهر ،المعجم النيابي ،المصدر السابق،١٣٣–١٣٤.

[١١] – محاضر مجلس النواب اللبناني ، الجلسة السابعة في١٦ تشرين الثاني ١٩٥٤.

[١٢] – كمال فؤاد جنبلاط.١٩١٧ –١٩٧٧ مواليد قضاء الشوف واتقن اللغة الفرنسية في بداية حياته ثم انتقل لباريس عام ١٩٣٧ ودرس في السوربون فنال شهادتين في علم الاجتماع وفي علم النفس التربوي عاد الى لبنان عام ١٩٣٩،لم يكن يحب السياسة ألا أن اغتيال ولده عام ١٩٤٣ اجبره على تولي قيادة الأسرة الجنبلاطية انتخب نائبا عن الشوف للدورات ١٩٤٧، ١٩٥١، ١٩٥٣، ١٩٦٠، ١٩٦٤، ١٩٦٨، ١٩٧٢ وبقى نائبا بحكم قوانين التمديد لغاية اغتياله ،شالك في نشاطات اللجان النيابية وشارك لأول مرة في وزارة صائب سلام الاحتياطية عام ١٩٤٣ عرف بدفاعه عن قضايا العمال والفلاحين كان من المؤسسين للحزب التقدمي الاشتراكي وأسس صحيفة الأنباء عام ١٩٥١ وكتب عدد كبير من افتتاحياتها ،كان ضد سياسة الأحلاف الغربية في المنطقة ساند كل الثورات العربية التي عاصرها لعديه العديد من المؤلفات اغتيل في ١٦ آذار ١٩٧٧ لتمسكه بمبادئه،عدنان محسن ضاهر ،المصدر السابق ،ص ، ص ١٢٥– ١٢٨.

[١٣] – محاضر مجلس النواب اللبناني ، لدور التشريعي الثامن ،العقد العادي الثاني ،محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٦ تشرين الثاني ١٩٥٤.

[١٤] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن ،العقد العادي الثاني ،محضر الجلسة الثامنة المنعقدة في ٢٣ تشرين الثاني ١٩٥٤.

[١٥] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن ، العقد العادي الثاني ،محضر الجلسة الحادية عشرة المنعقدة في ٢ كانون الأول ١٩٥٤.

[١٦] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الجلسة الحادية عشرة في ٢ كانون الأول ١٩٥٤.

[١٧] – مؤتمر باندونغ :مؤتمر تاريخي عقد في مدينة باندونغ الاندونيسية خلال المدة من ١٨ – ٢٤ نيسان١٩٥٥ وذلك لبحث الأهداف المشتركة بين الدول التي حضرته والتي بلغ عددها ٢٩ دولة افريقية وأسيوية أما الدول الغربية فقد استبعدت منه كليا وان كانت قد مثلت بمندوبين غير رسميين، أسفر المؤتمر فضلا عن التضامن والتعاون بين الدول الأعضاء عن تعزيز مكانة حكومة بكين وبدء محادثات صينية أمريكية في جنيف وظهور المجموعة الافرو–أسيوية في الأمم المتحدة وهي كتلة تمثل أكثر من نصف سكان العالم ومؤلفة من أقطار ظفرت باستقلالها حينذاك.للمزيد ينظر :كامل زهيري ،الموسوعة السياسية،ط١،(مطبعة المتوسط)،بيروت،١٩٧٤، ص،١١١.

[١٨] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن ،العقد العادي الأول ،محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٢ أيار ١٩٥٥.

[١٩] – بيار أميل اده: ١٩٢١– ١٩٧٧:ولد في بيروت درس الحقوق في جامعه القديس يوسف ،انتخب نائبا في دورة ١٩٥١ و ١٩٥٣ و١٩٥٧ شارك في العديد من لجان المجلس ،أسس عام ١٩٥٨ بنك بيروت الرياض وتولى رئاسته لغاية عام ١٩٦٨، ساهم في تأسيس جمعية المصارف وشغل منصب الرئاسة مدة من الزمن انتخب رئيسا لاتحاد كرة القدم عام ١٩٥٩، شغل منصب وزير المالية عدة مرات ،توفى في أب ١٩٧٧.للمزيد ينظر:عدنان محسن ضاهر ،المصدر السابق ،ص ٣٠–٣١.

[٢٠] – غسان جبران تويني ١٩٢٦– ٢٠١٢:ولد في بيروت وتلقى تعليمة الأولي فيها ،نال شهادة البكالوريوس في الفلسفة من ألجامعة الأمريكية في بيروت عام ١٩٤٥،سافر إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحصل على شهادة الماجستير من جامعه هارفرد في العلوم السياسية عام ١٩٤٧،عمل محررا في صحيفة النهار عام ١٩٥١ التي شغل منصب رئيس تحريرها من عام ١٩٤٨ ولغاية ١٩٩٩، انتخب نائب عن الشوف في دورات ١٩٥١ و١٩٥٣ و ٢٠٠٦، شغل العديد من المناصب الوزارية خلال مسيرته الحافلة بالانجازات وكان ممثلا لبلاده في العديد من المحافل الدولية وله عدة مؤلفات ويجيد عدة لغات توفي في تموز ٢٠١٢ ، للمزيد ينظر:عدنان محسن ضاهر ،المصدر السابق ،ص ١٠٧ –١٠٨.

[٢١] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الجلسة السبعة في ١٢ أيار ١٩٥٥.

[٢٢] – عبدالله عارف اليافي١٩٠١– ١٩٨٦: ولد في بيروت تلقى علومه في الكلية العثمانية ثم انتقل إلى الإباء اليسوعيين فدرس الحقوق ونال الإجازة سنه ١٩٢٣، ثم نال شهادة الدكتوراه من السربون عام ١٩٢٦ وكان أول مسلم من الشرق ينال هذه الشهادة ،تعاطى النشاط السياسي منذ نشأته انتخب نائبا عن بيروت

للدورات ١٩٣٧، ١٩٤٣، ١٩٤٧، ١٩٥١، ١٩٥٣، ١٩٦٨ ،تقلد منصب رئيس الوزراء للاعوام ١٩٣٨، ١٩٣٩، ١٩٥١، ١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٦، ١٩٦٦، ١٩٦٨،تميزت سياسيته بالاعتدال قاوم سياسة الأحلاف للمزيد ينظر: عدنان محسن ضاهر ،المصدر السابق ،ص ٥٣٩– ٥٤٠

[٢٣] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن ،العقد العادي الأول محضر الجلسة الثامنة المنعقدة في ١٣ أيار ١٩٥٥.

[٢٤] – جورج فاضل عقل١٩٠٢–١٩٦٠: ولد في الدامور وتلقى علومه الأولية فيها درس الحقوق في الجامعة اليسوعية ونال إجازة المحاماة عام ١٩٣٣، انتسب إلى الكتلة الوطنية بعد تأسيسها وبقى أمينا للسر لغاية عام ١٩٤٥ ، انتخب نائبا عن جبل لبنان في دورات ١٩٤٣، ١٩٥٣، ١٩٥٧ كان عضوا في عدة لجان في المجلس منها الخارجية، الصحة، التربية توفى في عام ١٩٦٠، للمزيد ينظر: عدنان محسن ضاهر ،المصدر السابق ،ص ٣٦٢.

[٢٥] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن ،العقد العادي الأول، محضر الجلسة التاسعة المنعقدة في ١٤ أيار ١٩٥٥.

[٢٦] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الجلسة التاسعة في ١٤ أيار ١٩٥٥ .

[٢٧] –– محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن ،العقد العادي الأول ،محضر الجلسة العاشرة المنعقدة في ١٧ أيار ١٩٥٥

[٢٨] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن ،العقد العادي الأول محضر الجلسة السادسة عشرة المنعقدة في ٣١ أيار ١٩٥٥

[٢٩] –محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن ،العقد الاستثنائي الأول ،محضر الجلسة الرابعة المنعقدة في ١٤ تموز ١٩٥٥

[٣٠] –محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن ،العقد الاستثنائي الأول ،محضر الجلسة الأولى من الدورة الثالثة المنعقدة في ١٣ أيلول ١٩٥٥.

[٣١] –رشيد عبد الحميد كرامي ١٩٢١– ١٩٨٧: هو ابن الزعيم الطرابلسي عبد الحميد تلقى تعليمه في كلية التربية والتعليم في طرابلس ثم انتقل إلى مصر ونال شهادة في الحقوق من جامعه القاهرة عام ١٩٤٨ فاز في دورات مجلس النواب طيلة اعوام ١٩٥١ ولغاية اغتياله عام ١٩٨٧،تقلد عدة مناصب وزارية للأعوام ١٩٥١،١٩٥٣، ١٩٥٤، ١٩٥٥و رئيسا لمجلس الوزراء للسنوات ١٩٥٥، ١٩٥٨، ١٩٥٩، ١٩٦٥،١٩٦١، ١٩٦٦، ١٩٦٩١٩٧٥، ١٩٨٤، كان رجل حكيم معتدل ومن أركان العهد الشهابي ومؤيدا للوحدة العربية اغتيل في الأول من حزيران عام ١٩٨٧ واتهم سمير جعجع بتدبير المحاول .للمزيد ينظر:عدنان محسن ضاهر ،المصدر السابق ،ص – ص ،٤٣١– ٤٣٣.

[٣٢] –محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن ،العقد الاستثنائي الأول ،محضر الجلسة الأولى من الدورة الرابعة المنعقدة في ٤ تشرين الأول ١٩٥٥.

[٣٣] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الجلسة الاولى في ٤ تشرين الأول ١٩٥٥ .

[٣٤] – بلدة أنفه: هي قرية لبنانية من قرى قضاء الكوره في محافظة الشمال وتقع على بعد ٦٥كم إلى الشمال من بيروت و١٥ كم الى الجنوب من طرابلس عدد سكانها حوالي ٦٥٠٠ نسمة من أثار انفه دير الناطور الأرثوذكسي يقع جنوب القرية ،ابرز شخصية في تاريخ انفه فريد نبيل مكاري مواليد ١٩٤٧ ينتمي إلى طائفة الروم الأرثوذكس وهو عضو كتلة المستقبل النيابية ونائب رئيس المجلس النيابي اللبناني منذ عام ٢٠٠٥.للمزيد ينظر https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%86%D9%81%D9%87

[٣٥]– محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن ،العقد العادي الثاني ،محضر الجلسة الثالثة المنعقدة في ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٥.

[٣٦] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن ،العقد العادي الثاني ،محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٥ تشرين الثاني ١٩٥٥.

[٣٧] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن ،العقد العادي الثاني ،محضر الجلسة الثانية عشرة المنعقدة في ٦ كانون الأول ١٩٥٥.

[٣٨] – المصدر نفسه .

[٣٩] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن العقد العادي الأول ،محضر الجلسة الثانية المنعقدة في ٢٩ آذار ١٩٥٦.

[٤٠] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الجلسة الثانية في ٢٩ آذار ١٩٥٦ .

[٤١] – المصدر نفسه.

[٤٢] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن العقد العادي الأول ،محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ١٠نيسان ١٩٥٦.

[٤٣] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن العقد العادي الأول ،محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ١٩ نيسان ١٩٥٦.

[٤٤] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن العقد العادي الأول ،محضر الجلسة الحادية عشرة المنعقدة في ٣ أيار ١٩٥٦.

[٤٥] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن العقد العادي الأول ،محضر الجلسة الثانية عشرة المنعقدة في ١٧ أيار ١٩٥٦.

[٤٦] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن ،العقد الاستثنائي الأول محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ١٤ حزيران ١٩٥٦.

[٤٧] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،العقد العادي الثاني ،محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ١٦ تشرين الأول ١٩٥٦.

[٤٨] – الأعضاء المختطفون هم احمد بن بله ، ايت الحسين، بوضياف ،خيضروتم اختطافهم يوم ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٦،للمزيد ينظر، زهير حدادن ،مختصر تاريخ الثورة ، المصدر السابق ، ص ٣٤.

[٤٩] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن ،العقد العادي الثاني ،محضر الجلسة الثانية المنعقدة في ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٦.

[٥٠] – محاضر مجلس النواب اللبناني ، الجلسة الثانية في ٢٥ تشرين الأول ١٩٥٦.

[٥١] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن ،العقد العادي الثاني ،محضر الجلسة الثالثة المنعقدة في ٣٠ تشرين الأول ١٩٥٦

[٥٢] – العدوان الثلاثي : قامت فيها إسرائيل مدعومة من بريطانيا وفرنسا بالهجوم على مصر واحتلت سينا ، ووصلت إلى قناة السويس ، امتدت الحرب بين ٢٩ تشرين الأول و ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٦ ، كانت حربا سريعة صاعقة ، وقف الرئيس الأمريكي أيزنهاور ضد العدوان مطالباً بانسحاب إسرائيل من سيناء ، كان سبب الحرب المباشر قرار الرئيس المصري جمال عبد الناصر بتأميم قناة السويس في ٢٦ تموز ١٩٥٦ ، لمزيد من التفاصيل أنظر : سعد سعدي ، معجم الشرق الأوسط ، (العراق ، سوريا، لبنان ، فلسطين، الأردن) ، دار الجيل ، (بيروت: ١٩٩٨) ، ص ص ١٣٩ – ١٤٠.

[٥٣] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن ،العقد العادي الثاني ،محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ٢ تشرين الثاني ١٩٥٦ .

[٥٤] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن ،العقد العادي الثاني ،محضر الجلسة السادسة المنعقدة في ٦ تشرين الثاني ١٩٥٦ .

[٥٥] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن ،العقد العادي الثاني ،محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ٢٧ تشرين الثاني ١٩٥٦ .

[٥٦] – شارل خليل مالك ١٩٠٦– ١٩٨٧:ولد قي قضاء الكورة وتلقى علومه الأولية فيها انتقل سنه ١٩٢٣ إلى الجامعة الأمريكية في بيروت ونال شهادة في الحساب والفيزياء ثم سافر الى الولايات المتحدة الأمريكية فدرس في جامعتي هارفرد وكامبردج كما حصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة ويحمل شهادة الدكتوراه في الأدب والحقوق دخل السلك الدبلوماسي عام ١٩٤٥ و وعين سفيرا للبنان في الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥٣، شغل منصب وزير الخارجية والمغتربين في للأعوام ١٩٥٦، ١٩٥٧، ١٩٥٨ لدية العديد من المقالات والكتب والمحاضرات .للمزيد ينظر ،عدنان محسن ضاهر ،المصدر السابق ،ص، ص، ٤٥٧ – ٤٥٨.

[٥٧] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن ،العقد الاستثنائي الثاني ،محضر الجلسة الخامسة المنعقدة في ٣٠كانون الثاني ١٩٥٧.

[٥٨] – صحيفة النهار اللبنانية بتاريخ ٢٦ اذار ١٩٥٧.

[٥٩] –صحيفة النهار اللبنانية بتاريخ ٣١ اذار ١٩٥٧.

[٦٠] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن ،العقد الاستثنائي الثاني ،محضر الجلسة السادسة المنعقدة في ٤ نيسان ١٩٥٧.

[٦١] – المصدر نفسه.

[٦٢] –– محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن ،العقد الاستثنائي الثاني ،محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ٥ نيسان ١٩٧٥

[٦٣] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي الثامن ،العقد الاستثنائي الثاني ،محضر الجلسة السابعة المنعقدة في ٥ نيسان ١٩٧٥.

[٦٤] –داويت ايزنهاور١٨٩٠– ١٩٦٩:عسكري ورجل دولة أمريكي وهو الرئيس الرابع والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية التحق بالكلية العسكرية وسن بوينت وتخرج عام ١٩١٥عمل في الفلبين بين عامي ١٩٣٥– ١٩٣٩ عين قائد للقوات الأمريكية في ألمانيا عام ١٩٤٥ ونسب إلية المشروع المعروف باسمة عام ١٩٥٧.للمزيد ينظر :احمد عطية الله ، القاموس السياسي ،ط٣، القاهرة دار النهضة العربية ،١٩٦٨،ص ،ص ١٦٥_ ١٦٦.

[٦٥] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي التاسع ،العقد الاستثنائي الأول، محضر الجلسة الثالثة المنعقدة في ٢٩ آب ١٩٥٧.

[٦٦] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي التاسع ،العقد الاستثنائي الأول، محضر الجلسة الثالثة المنعقدة في ٢٩ آب ١٩٥٧ .

[٦٧] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الجلسة الثالثة في ٢٩ آب ١٩٥٧.

[٦٨] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي التاسع ،العقد العادي الثاني محضر الجلسة الأولى المنعقدة في ٢٢ تشرين الثاني ١٩٥٧ .

[٦٩] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي التاسع ،العقد العادي الثاني محضر الجلسة العاشرة المنعقدة في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٧ .

[٧٠] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الجلسة العاشرة في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٥٧.

[٧١] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي التاسع ،العقد العادي الأول محضر الجلسة الثانية المنعقدة في ٢٥ آذار ١٩٥٨.

[٧٢] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي التاسع ،العقد العادي الأول محضر الجلسة الرابعة المنعقدة في ١نيسان ١٩٥٨.

[٧٣] – محاضر مجلس النواب اللبناني ،الدور التشريعي التاسع ،العقد العادي الأول محضر الجلسة السادسة المنعقدة في ٨ نيسان ١٩٥٨.